شرح الامام الكامل

الربانى أبى عبـــدالله محمد بن الحسن البنانى

على متن السلم فى علم المنطق للامام

الاخضرى رحمهم الله

ونفع بهم

م

(تنبيـــــه)

صلب الصحيفة من هذا المطبوع مبدوء بالشرح المذكور وبليه حاشية عليه للعلامة المحقق سيدى على قصاره وهامش الصحيفة مبدوء بشرح العلامة سيدى الشيخ سعيد قدوره على السلم أيضا وبليه تقييدات نفيسة عليه للمحقق سيدى أحمد بن مبارك السجلماسى نفع الله بالجميع وأنابهم على هذا الصنيع وقد فصلنا بين المادتين فى الصلب والهامش بجدول للتميز فليعلم

(طبع على نفقة الحاج الطيب التازى المغربى)

حقوق الطبع محفوظة لحفيد مؤلف الحاشية

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحميه

ســـــنة ١٣١٨

هجريه

ر بالقسم الادبى

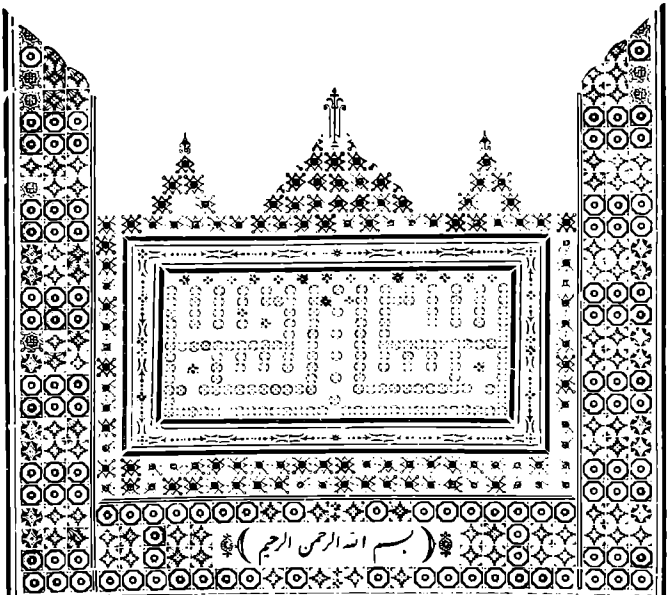

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله ان أنفس ماسطر فى الطروس من تصوّر أو تصديق وأبلغ حجة ترشد لنتائج التحقيق حمد الله المنزه عن الكل والجزء والتركيب والتلفيق المنفرد بايجاد أجناس الموضوعات ومحمولاتها من غير شرط فى ذلك ولا تعليق والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المنطق الفصيح البليغ الآتى بحدود الشريعة والمبين لرسومها بأتم تبليغ وعلى آله وأصحابه مطالع أنواره الشمسيه المصدقين لرسالته العامة المطلقة الكليه ﴿ أما بعد ﴾ فهذه تقاييد تتشوّف لعرائس خدورها الاذهان وتقارير تتشرف بسماع مبانيها الآذان موضوعة على شرح السلم للامام الربانى الحائز قصب السبق فى استخراج فرائد الفوائد من بحر المعانى أبى عبد الله سيدى محمد بن الحسن البنانى أسكنه الله بفضله ومنه دار النعيم فياله من شرح جمع بين الايجاز والاحكام المبانى وتحرير النقول وتنقيح المعانى يقرب للافهام ما كان شموساشموعا ويقيد المطلق ويطلق ما كان تقييده ممنوعا بيد أن عرائسه محجبة فى الخدور تفتقر فى الاطلاع عليها الى يكشف عنها الستور فطلب منى بعض حذاق الاصحاب ممن له ولوع بتحقيق دقائق هذا الكتاب أن أضع عليه حاشية تسفر عن وجوه خرائده اللثام وتجعل غوامض مسائله على طرف الثمام فأجبته بانى لست من أهل هذا المرام ولا طاقة لى بالخوض فى هذه البحور العظام ومن حاول مالبس فى طوقه عجب الناس من حمقه فألح فى الطلب وأشار الى الاستخارة فى السبب فاستخرت الله فى المرغوب وأجبته اذذاك للمطلوب هذا وقد علمت أنى لا أسلم من منتقد يتعلق بطوق يعتقد فى نفسه أنه فى المعرفة فوق فأقرله بقصر الباع وقلة النظر والاطلاع لكن الذكى الماهر

يحملنى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العظيم فضله العميم كرمه وبذله نحمده سبحانه على ما أنعم ونشكره جل جلاله على ما ألهم ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا محمدا خير نبي بعثه وأرسله صلى الله وسلم عليه وعلى آله الاطهار وصحابته المهاجرين والانصار ﴿ وبعد ﴾ فهذا تقييد على النظم الموسوم بالسلم المرونق ألجأ على فيه من لا بد من اسعافه وبالله سبحانه أعتصم من كل ما يشين ويصم

يحمل الكلام القاصر على وجه ظاهر فان شيدا لا كياس من صوب خطأ الناس ومن اتسع عليه قل انكاره فرب منكر لا تقال عثاره والكريم حليته الغض والشيم مذبته العض جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وختم علينا بالحسنى فضلا منه ومنه فهو المسؤل في المبدا والتمام والمطلوب منه الاعانة في المقصد والمرام (قوله بسم الله) الكلام في البسملة بحر زاخر غاص في لجج بحره الاوائل والاواخر واستخرجوا منه جواهر تزري بالنجوم الزواهر فلنقتصر على إشكال أورده الفاضل الشيخ عيسى الصفوي شيخ العبادي رحمهما الله على تقدير المتعلق خاصا مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له كما ذهب اليه الزمخشري ومن وافقه حاصله أن جملة البسملة لا بد أن تكون خبرية أو انشائية ضرورة انحصار الكلام في الخبر والانشاء فان كانت خبرية توجه عليه أن من لازم الخبر الصادق أن يتحقق مدلوله في نفس الامر بدونه ويكون هو حكاية عنه كما صرح بذلك العلامة التفتازاني وغيره وجملة البسملة ليست بهذه الصفة لان من جملة مدلولها مصاحبة الاسم والاستعانة به ولا يقع ذلك الا بالتلفظ به وان كانت انشائية توجه عليه أن من لازم الانشاء أن يقارن وجوده حصول مدلوله وهذه الجملة ليست كذلك لان مدلولها وهو حصول التأليف محمود بالاسم الشريف لا يقع بمجرد النطق بها لان نحو الاكل والسفر والذبح مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة فكيف بقدر مثلا أذبح أو أسافر باسم الله بقصد الانشاء وانما أورد الاشكال على تقدير المتعلق خاصا لانه لا اشكال في الانشائية على تقديره عاما لحصول الابتداء بالبسملة بمجرد النطق بها وأجاب عن هذا الاشكال شيخ بعض شيوخنا أو حفص الناسي رحمه الله بما نصه أقول يجاب باختيار انها انشائية وانها لانشاء متعلقها الذي هو الاستعانة أو المصاحبة يعني اللذين هما مدلول الباء ولا يلزم ان يكون الاصل الذي هو الجملة غير مقصود أصلا بل يكون مقصودا تبعا واذا كانت الجملة الخبرية مع بقائها على حالها يكون المقصود الاصلي منها هو المتعلق الذي قيد به مضمونها حتى قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام قيد بقيد تا توجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات فما من كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات شئ أو نفيه عنه الا وهو الغرض الاصلي والمقصود من الكلام فكيف لا يكون الامر كذلك مع التصرف فيها بالنقل عن معناها الاصلي فالمقصود بجملة باسم الله الاستعانة بالاسم الشريف على ما يراد من الفعل أو المصاحبة له عند ارادة الشروع فيه والمقصود الاصلي قبل النقل صار بعده تبعا وزعم بعض أفاضل العصر ونبهائه يعني الهلالي أن هذا الوجه المختار لا يصح أما أولا فلان المصاحبة نسبة بين متصاحبين فتأخرهما أو تأخر أحدهما يلزم تأخرها والمتصاحبان هنا التأليف والاسم الشريف فاذا تأخر التأليف ونحوه عن النطق بالبسملة تأخرت مصاحبة الاسم ضرورة توقف النسبة على وجود المنتسبين وأما ثانيا فان باء الاستعانة كما قرر في محله هي الداخلة على آلة الفعل الحقيقية نحو كتبت بالقلم أو المجازية نحو فعلت هذا بعون الله والاستعانة بالآلة انما تكون

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي علم الانسان من حقائق التصورات مالم يكن يعلم وأطلعه على دقائق التصديقات الموصلة الى طريق الرشاد فهدى وألهم والصلاة والسلام الأتمان الاكملان على سيدنا محمد الناطق بجوامع الكلم الآتي بالحجج الظاهرة النائح في المبدا والمختم ونبه بالنبوة وختم وعلى آله وأصحابه الذين بستضاء بأنوارهم في غياهب الظلم ﴿ وبعد ﴾ فاني استخرت الله تعالى في وضع تقييد على الارجوزة الموسومة بالسلم المنورق في علم المنطق بحيث يكون مضافا للشرح المصنف كالتذييل لما أهمله وأغفله الناظم في شرحه مظهرا لمقاصده ومستخرجا بعون الله بعض فوائده والله المسؤل في بلوغ المأمول

قال رحمه الله (الحمد لله الذي قد أخرها * نتائج الفكر لارباب الحجا)

أتى بالجملة بعد البسملة اقتداء بكتاب الله تعالى وامتثالا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم كما ورد مثله في البسملة وما أوردوه من أن الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر أجيب عنه بحمل الابتداء فيهما على العرفي الذي يعتبر متداما من حين الشروع في الشيء

حالة الفعل لا قبله وتأخر الفعل مستلزم تأخرها كما في قولك سأكتب بالقلم فجعل الجملة لانشاء الاستعانة المفهومة من الباء غلط نشأ من توهم انها بمعنى طلب العون كما في أستعين بالله وليس ذلك معناها وانما معناها ايقاع الفعل بواسطة مدخولها اه وهذا الزعم غير صواب لان مبنى الايراد في المصاحبة توهم أخذها من حيث هي نسبة بين متصاحبين وهما التأليف والاسم الشريف وليس كذلك بل المتصاحبان الشخص والاسم الشريف ولا خفاء في تقدمهما على التأليف على جهة الاستعداد له حيث كان المراد المصاحبة عند ارادة الفعل والعزم عليه ومبنى الايراد في الاستعانة توهم المغايرة بين الاستعانة بالمعنى اللغوي وهو طلب العون وبين مدلول الباء وذلك مما لا دليل عليه فالصواب أنهما متحدان وطلب العون محاولة الاقتدار على الفعل فهي سابقة عليه بالضرورة كما في كتبت بالقلم فان تهيئته وتناوله على الوجه الخاص محاولة للاقتدار به على الكتابة ولاخفاء في تقدمه عليها (قوله أتى بالجملة) انما أتى بالحمد مع أن المتبادر من العبارة أن المحمود عليه هنا نعمة العلم وقد قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم لان دباجة القرآن المجيد موشحة بغرة التحميد ولاشتمال الحمد على الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية حتى لا يخلو مخرج عن نصيبه من ذلك بالكلية ولكون المقام مقتضيا للحمد مع ارادة التأسي لم يتقدم لفظ الجلالة وان كان أهم في ذاته اذ ليست البلاغة الا مطابقة الكلام لمقتضى الحال فان قلت أي الجملتين أبلغ هل الاسمية أو الفعلية قلت قال العلامة الفناري ان الذي يقتضيه جانب البلاغة رعاية المحمود عليه فان كانت صفة ثابتة كصفة الربوبية المحمود عليها في سورة الفاتحة جيء بجملة الحد اسمية وان كان المحمود عليه أمرا متجددا حادثا تأتي بجملة الحد فعلية لان الفعل يفيد التجدد والحدوث كما في قول صاحب جمع الجوامع نحمدك اللهم على نعم يؤذن الحمد بازدادها اه وبشكل عليه الاتيان بالاسمية في قوله تعالى الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب الحمد لله الذي هدانا لهذا الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل فان المحمود عليه هنا أفعال حادثة وقد يجاب بانه قصد فيها تعلق الحمد بالذات فانه تعالى يستحق الحمد لذاته وانعمه فاذا قيل الحمد لله الرازق مثلا تارة يغلب جانب الاول فالمناسب الاسمية وتارة الثاني فالمناسب الفعلية قال ابن هشام وأنم صيغة وآخذها بحر البيان ما افتتح الله سبحانه به كتبه تعليما لنا كيف نحمده وذلك لاشتمالها على النكت البديعة كالاستغراق المستفاد من أل والثبوت المستفاد من كون الجملة اسمية والاشتمال على أن نسبة الحمد لله تعالى غير مقيدة بزمان ولا بفاعل وعلى الاستحقاق المستفاد من اللام مع ما فيها من الادب باستصغار الحامد نفسه أن يصرح بنسبة الحمد اليه وقد رام قوم من الفصحاء الاغراب فأتوا بعبارات تقصر عنها بدرجات كقول الحريري اللهم انا نحمدك وقول الزمخشري الله أحمد فاعتبر ذلك وتأدب اه وللتأسي بكتاب الله واشتمال الجملة الاسمية على ما ذكر واقتضاء المقام زيادة على ما ذكر قصر الحمد على الله المشعر بقطع النظر عن سواه أخذا من تعريف طرفي الجملة عدل الناظم عن الفعلية الى الاسمية (قوله بعد البسملة) يعني أن البسملة وجدت بخط المؤلف قبل الجملة وانما لم يأت بها منظومة لئلا تتغير عن أسلوبها (قوله كل أمر ذي بال) أي ذي شأن عظيم ومحل يهتم به فالبال الشأن والتنكير للتعظيم فيقال تأليف هذا الكتاب أمر مهم وكل أمر مهم يطلب بداءته بالبسملة ينتج تأليف هذا الكتاب يطلب بداءته بالبسملة (قوله يفوت الابتداء بالآخر) أي لان الابتداء بالشيء جعله أول ما ذكر وذلك ينفي جعل غيره كذلك

قال الشيخ رحمه الله تعالى (الحمد لله الذي قد أخرها نتائج الفكر لارباب الحجا)

الحمد ما يتعلق به معلوم فلا نطيل به

الى حين الاخذ فى المقصود أو بحمله فيهما على الاعم من الحقيقى والاضافى أو بحمله فى البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى القريب منه بأن يذكر الحمد عقب البسملة متصلا بها كما يدل عليه القرآن فهو مبين لكيفية العمل بالحديثين على أن الابتداء بهما معا محمول على الكمال والا فقد ورد ما يدل على أن المعتبر انما هو جهة عموم بهما أى كونهما ذكرا وهو حديث كل أمر ذى بال لا يفتتح فيه بذكر الله فهو أبتر أو قال أقطع هكذا رواه الامام أحمد فى مسنده ۞ ثم الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل

(قوله الى حين الاخذ فى المقصود) أى وهو ما بعد البسملة والحمدلة (قوله أو بحمله فى البسملة على الحقيقى) وجه تخصيص البسملة بالحقيقى على هذا أن حديثها أقوى ولورودها فى القرآن على هذا المنوال (قوله على أن الابتداء) قال شيخنا أبو منصور هذا جواب رابع لا يقال فيه حمل المقيد على المطلق والمعروف العكس لانا نقول هذا المعروف انما هو فى مقيد واحد فيحمل عليه المطلق أما اذا ورد مقيدان لا يمكن الجمع بينهما فيحملان على المطلق دفعا للتنافى قال فى جمع الجوامع والمقيد بمتنافيين يستغنى عنهما اه فقوله فيحملان على المطلق ظاهره أن كل مقيدين لا يمكن الجمع بينهما يحملان على المطلق وليس كذلك ألا ترى الى قوله تعالى فى قضاء أيام رمضان فعدة من أيام أخر وفى كفارة الصيام فصيام شهرين متتابعين وفى صيام التمتع فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم فأطلق الصيام على قضاء أيام رمضان عن التتابع والتفريق وقيده فى كفارة الظهار بالتتابع وفى صوم التمتع بالتفريق ولا قائل بان هذين المقيدين يحملان على المطلق وكلام السبكى الذى أتى به لا دليل فيه بل معناه ان المقيد بمتنافيين فى موضعين وأطلق فى موضع آخر كالآيات المذكورة يستغنى فيها أطلق فيه عنهما ثم ان كلام السبكى هذا مقيد بما اذا تعدد المحل كما مثلنا أما ان اتحد المحل فيحمل المقيدان على المطلق كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة الا ومعها ذو محرم وروى ثلاثة أيام وروى بعض يوم وروى بالاطلاق يحمل فيه المقيد على المطلق لان المقصود ما يصدق عليه سفر وأحاديث البسملة والحمدلة من هذا القبيل لان فيها حمل المقيدين على المطلق فتأمل (قوله والا فقد ورد) الصواب اسقاط قوله والا وترتيب ما بعدها على ما قبلها لما فى ذكرها من الركاكة (قوله هو الوصف) هو جنس فى الحد شامل للوصف بالجميل وبالقبيح وبغيرهما (قوله بالجميل) مخرج للوصف بغير الجميل وللوصف بما ليس جميلا ولا قبيحا كالمقصود به مجرد الاخبار كقولك زيد يمشى (قوله على الجميل) أى الحسن مخرج للثناء باللسان على القبيح أى فى مقابلته فهو ذم (قوله على جهة التعظيم والتبجيل) هذا القيد ليس فصلا من فصول الماهية وانما هو شرط اما لتحقق الحمد أو للاعتداد به وانما اشترط ذلك لانه لو خلا عن مطابقة لم يكن حمدا بل مداراة كمن مدح شخصا ببعض محاسنه غير قاصد تعظيمه بل اتقاء له وذكر الشرط فى التعريف الرسمى جائز كأنه خاصة من خواصه فالشرط المذكور انما أتى به لاخراج ما اذا كان الوصف بالجميل على جميل ولكن لا على جهة عد الموصوف جميلا بان لم يخطر ببالك تعظيمه فانه ليس بحمد وبما تقرر تعلم ما فى قول شيخنا سيدى الطيب ابن كيران فى شرح المرشد المعين الصواب اسقاط هذا القيد لانه أتى به لاخراج الهزء والسخرية وذلك خارج بقوله على الجميل اذ ما قصد به الهزء والسخرية ليس فى مقابلة الجميل اه لان القيد لم يرد لما ذكره بل لما ذكرناه وقد أشار لما ذكرنا فى تفسيره فانظره فان قلت لم يرد سواء تعلق بالفضائل أو بالفواصل كما زاده بعضهم قلنا لان الاطلاق يفهم من ترك التقييد فالمحمود عليه تارة يكون من قبيل الفضائل جمع فضيلة وهى الصفة القاصرة على المحل سواء لم يكن لها أثر كالحسن أو لها أثر كالشجاعة والعلم فان الشجاعة تظهر

وهو يتوقف على أمور خمسة الصيغة والحامد والمحمود وهذه الثلاثة تتضمنها لفظ الوصف وهو خاص باللسان والرابع المحمود به وهو صفة كمال يدرك العقل السليم حسنها والمراد كونه جميلا في الواقع أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد الخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل مقابله أو بازائه فهو كالباعث على الحمد وهذان مصرح بهما في التعريف وقيد الامام المخبر المحمود عليه بالاختياري مفرق بينه وبين الحمد والمدح ويلزم عليه خروج الثناء على الصفات القديمة وانه لا يكون حمدا بل مدحا فقط وليس كذلك والصواب كما صرح به صاحب الفائق عدم التقييد بذلك وأن الحمد والمدح مترادفان وما أجيب به عن خروج الصفات القديمة من تعريف الحمد بناء على ذلك التقييد من أنها لما كانت مبدأ للافعال الاختيارية كان الحمد عليها حمدا على تلك الافعال الاختيارية

بالاقدام والعلم بالسؤال ولا يتوقف الاتصاف بهما على ظهور أثرهما وتارة من قبيل الفواضل جمع فاضلة وهي الصفة المقتضية بذاتها الى الغير كالاحسان والانعام والهداية والتعليم وقد بين بعضهم معنى الفضائل والفواضل وأتى بمفرديهما في بيتين فقال

فضائل صفات ذات بافتى * فواضل صفات فعل قد أتى
مفرد الاول أتى فضيله * والثان فاضله خذ الوسيله

(قوله وهو يتوقف) يعني في الواقع لا أنها أجزاؤه فان استحالة كون الحامد والمحمود جزأين من الحمد ضرورية ولا أنه يتوقف حصول الحمد على ذكرها في صيغته كما توهم بل على وجودها في الواقع (قوله على أمور خمسة) بيانها هنا أن الصيغة لفظ الحمد لله والحامد الناظم والمحمود هو الله والمحمود به مضمون هذه الجملة أي ثبوت الحمد بأسره لله والمحمود عليه اخراج المنشآت لارباب العقول الكاملة (قوله وهو صفة كمال) يشمل الصفة الوجودية كقولنا الله عالم والسلبية كقولنا لا شريك له (قوله في الواقع أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد) معناه سواء كان جميلا في الشرع أو في العادة فقط كالثناء على سبب الاموال وسفك الدماء مما كان عند العرب محمودا (قوله وهو ما يقع) ولا يفسر بالسبب الحامل على الحمد لقصوره فان الحمد من الله تعالى يستحيل أن يكون له سبب حامل ولا يفسر بما جعل الحمد بازائه لان القديم لا يتعلق به الجعل (قوله مقابله) يعني اذا كان بسبب الفاضلة وقوله بازائه (١) بسبب الفاضلة ثم المحمود به وعليه قد يتغايران بالذات كأن يحسن الينا زيد فقولنا زيد شجاع أو عالم فالمحمود به الشجاعة أو العلم والمحمود عليه الاحسان وقد يتحدان بالذات فيكون التغاير بينهما اعتباريا كما اذا أحسن الينا زيد فقولنا زيد محسن فالاحسان من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتمال الصيغة على ذكره محمود به (قوله وهذان مصرح بهما في التعريف) لا بد من ذكرهما تصريحا أو التزاما لان معنى الوصف بالجميل نسبة الجميل الى المحمود فلا بد من ذكر المنسبين لتوقف النسبة عليهما (قوله بالاختياري) أي الصادر من المحمود باختياره كالاحسان وغيره من مكارم الاخلاق وأخرج به ما لا اختيار للموصوف فيه لحسن الوجه ورشاقة القد والطول والقصر وصفاء اللؤلؤ ونحو ذلك فانه مدح لا حمد (قوله ويلزم عليه خروج الثناء على الصفات القديمة) يعني لانها ليست باختياره والا كانت حادثة (قوله بل مدحا فقط) اعترضه شيخنا اليمني رحمه الله بان هذا سبق قلم اذ صفات الله القديمة ليست اضطرارية تتوقف الذات عليها حتى تكون مدحا كصفاء اللؤلؤ مثلا فكما أنها ليست باختيارية ليست اضطرارية قال الرازي ذاته تعالى لم تحتج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات (قوله صاحب الفائق) هو الزمخشري وما صرح به من الاتحاد هو مذهب صاحب القاموس اذ قال الحمد مقلوبه المدح (قوله لما كانت مبدأ للافعال الاختيارية) معناه أن صفاته

(١) كذا في الاصل ولعل هنا سقطا وتحريفا ووجه الكلام وقوله بازائه أي اذا كان بسبب الفضيلة فتأمل كتبه مصححه

فعل غير سديد فلا يعوّل عليه ولا على ما يحوج اليه من ذلك التقييد * والحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وهو مساو للشكر لغة على الاشهر وبينهما وبين الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فهو مهما باعتبار المورد وعمومه باعتبار المتعلق والشكر عرفا

تعالى القديمة من القدرة والارادة والعلم والحياة مثلا بما يأتي الخلق والرزق والهداية والتعليم وغير ذلك من الافعال الاختيارية المتوصف بالقدرة وصف بآثارها من خلق ورزق وهكذا فآل الامر إلى أن الصفات القديمة اختيارية حكما لانها اختيارية في المآل (قوله فعل غير سديد) أي تكلف وحمل لكلام الامام على غير ظاهره ومع كونه متكلفا غير سديد لانه حينئذ يكون الحمد على الافعال الاختيارية لا على الصفات القديمة قال شيخنا البابرتي الحق مع الامام أن المحمود عليه يشترط فيه كونه اختياريا وأن الحمد والمدح متغايران ولذا يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على وضاءة خده ورشاقة قده دون حمدت ومن زعم أن الحمد والمدح أخوان يلزمه أن يصح حمدت اللؤلؤة وهو خلاف الاستعمال وكلام الامام مفيد بالاختياري حقيقة كالحمد على الافعال الاختيارية أو حكما كالحمد على الصفات القديمة وهو وان لم يشعر كلامه بذلك لكن هذا مراده كما صرح بذلك من تصرف في كلامه ممن هو أدرى بمراده اه وقال شيخنا المحقق سيدي الطيب ابن كيران أول تفسيره ولاشعار الحمد بالاختيار اختير في افتتاح القرآن على المدح فكانت أول جملة من القرآن الحكيم مفيدة أنه تعالى فاعل بالاختيار لا بالطبع أو تعليل وهي قاعدة عظيمة في أصول الدين (قوله عرفا) العرف إما أن يكون عاما وإما ان يكون خاصا بأهل بلد أو حرفة أو صناعة أو علم أو نحو ذلك والواقع هنا والله أعلم هو عرف الصوفية ومن يجري مجراهم على أن عباراتهم في اصطلاحهم مختلفة (قوله فعل ينبئ) الفعل يتناول فعل اللسان بان يثني على المنعم وفعل الجنان بان يعتقد اتصافه بصفات الكمال وانه ولي النعمة وفعل الاركان بان يجهد نفسه في طاعة الله وانقياده اليه واعترض قوله فعل بان الفعل الجناني لا يصح كونه مورد الحمد لكونه لا ينبئ عن التعظيم لانه من الامور الباطنية التي لا يطلع عليها وأجيب بان قوله ينبئ أي يشعر ويعلم في حد ذاته بحيث لو اطلع عليه أحد علم تعظيمه (قوله بسبب كونه منعما) مخرج للفعل المنبئ بتعظيم المنعم لا من حيث انه منعم بل من حيث انه قام بالمنعم كمال (قوله مساو للشكر لغة) يعني ان الشكر لغة يؤدى باللسان بان يتحدث بنعمة الله تعالى قال تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وقال عليه السلام التحدث بالنعم شكر وبالجنان وهو الاعتراف بان كل نعمة من الله قال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبالاركان وهو العمل بطاعة الله قال تعالى اعملوا آل داود شكرا وقد أشار بعضهم الى هذه الاقسام الثلاثة بقوله

أفادتكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجبا

وتقسيم الشكر اللغوي الى هذه الاقسام الثلاثة دليل على أن مورده عام ولذلك عرفوه بما فعل رهذا أيضا معناه شرعا فكل واحد من الاقسام الثلاثة يؤدى به الشكر المطلوب شرعا ويطلق الشكر شرعا أيضا على الشكر العرفي وهو صرف العبد وهو بهذا المعنى واجب شرعا على كل مكلف وإنما يتركه إجماعا وأما باعتبار المعنى الاول فليس واجبا خلافا للمحلي حيث فسر الشكر الواجب في قول ابن السبكي وشكر المنعم واجب بالشرع بالشكر بأحد الاقسام الثلاثة وقال بعضهم اذا كان في مقابلة نعمة معينة يكون واجبا وبحث فيه سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي في شرح الحصن بأن هذه دعوى تحتاج الى دليل فانظره تقف أطال في ذلك (قوله فهو مهما باعتبار المورد) العموم في الحمد العرفي باعتبار الموردان كان شائع الورود بناء على تعريفه بانه فعل خلاف التحقيق والحق أن العرفي هو اللغوي

صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيره الى ماخلق لاجله وهو أخص مطلقا من كل واحد من الثلاثة قبله وهذا هو الشكر المأمور به شرعا المعبر عنه بالتقوى وبالاستقامة وبعبادة الله عز وجل وبطاعته على ماوردت به النصوص المتكاثرة الآمرة بالتقوى وطاعة الله ورسوله والمراد بصرف الجميع أن لايخرج العبد عن طاعة ربه بأن تسلم أحواله كلها وأوقاته كلها من المخالفة وعن ذلك أفصح الامام الجنيد رضي الله عنه بقوله الشكر أن لايعصى الله بنعمه فلا تبلغ حقيقة الشكر الا بكمال التقوى والاستقامة الظاهرة والباطنة أما المخلط في أحواله فلم يؤد ماوجب عليه من الشكر بتمامه نعم الطاعة الصادرة منه هي بعض ماوجب عليه من الشكر وكون هذا القدر الاجمالي هو أصل الوجوب لاينافي اندراج غيره الواجب من الطاعات في مسمى الشكر لان الوجوب العام متوجه للانقياد والاتباع لكل ماجاء الشارع به من الاحكام التي فصلها وبينها قاله في شرح الحصن ﴿ تنبيهان ﴾ الاول المختار أن جملة الحمد لله حقيقة عرفية في الانشاء نقلت اليه عن أصلها الذي هو الخبر والمراد بها انشاء الثناء بمضمونها الانشاء مضمونها كما توهم لاقتضائه حدوث استحقاقه تعالى للوصف بالجميل وهو باطل ولكونها حقيقة لم يحتج في افادتها الانشاء الى قرينة ولا الى نية اخراجها عن أصلها لانه هجر وصار نسيا

المعرف بقولهم هو الوصف بالجميل لان المفسرين أطبقوا على تفسير الحمد الواقع في القرآن بما فسره به أهل اللغة فيكونان مترادفين وليس بينهما العموم والخصوص من وجه كما قالوا لاطباق أهل اللغة والشرع على أنهما بمعنى واحد (قوله صرف العبد) من اضافة المصدر لفاعله وجميع مفعول صرف وأنعم صلة ما وضميره هو العائد وضمير عليه عائد على العبد وقوله من سمع أي من الحواس الظاهرة والباطنة وجميع الجوارح وقوله الى ماخلق لاجله أي لمعرفة الله تعالى وعبادته فقد قال تعالى وماخلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله وهو أخص مطلقا من كل واحد من الثلاثة) حقيقة العموم والخصوص المطلق عبارة عن مفولين توارد أحدهما على محل واحد وانفرد أحدهما بطرف لايشاركه صاحبه فيه ومثال ذلك الحيوان والانسان فانهما توارد اعلى الحيوان الناطق وانفرد الحيوان بالصاهل وغيره مما ليس بناطق فأما القسم الاول من هذه الثلاثة وهو الحمد اللغوي فان الحمد فيه أعم مطلقا فانه يكون باللسان وحده ويكون في مقابلة النعمة وغيرها من الكمالات والشكر العرفي لايكون الا بجميع الآلات ولايكون الا في مقابلة نعمة منعم واحد وهو الله تعالى ففيه قيدان زائدان وكل مافيه قيد زائد فهو أخص وأما القسم الثاني وهو الحمد العرفي والشكر العرفي فان الحمد فيه أعم مطلقا لان الحمد العرفي يكون بجميع الآلات وبعضها والشكر العرفي لايكون الا بجميع الآلات وهذا كاف في كون الحمد أعم لصدقه بالشكر العرفي وزيادة ماكان ببعض الآلات لا بجميعها والقسم الثالث هو عين الثاني فما قيل في الثاني هو بعينه يقال في الثالث وظاهر كلام الشراح أن النسب ست وذلك حيث اعتبر نسبة الشكر العرفي لكل واحد من الثلاثة قبله وهو وان تعالى عليه الاكثر خلاف التحقيق بل النسب ثلاث فقط كما صرح بذلك شيخنا سيدي الطيب في تفسيره لان الشكر اللغوي هو الحمد العرفي في فسته هي بعينها نسبة الشكر اللغوي اليه فهما على معنى واحد والنسب انما تعتبر بين المعنيين المعقولين وأما الترادف فليس من النسب لانه نسبة بين الالفاظ (قوله المختار أن جملة الحمد) تبع في هذا المختار الهلالي في شرح القادرية والصواب القول بانها خبرية لان الاصل عدم النقل لان الخبر يثبوت الحمد لله تعالى ممن علمه وحامده وان لم ينشئ ذلك ضرورة أن المخبر عن زيد بانه عالم ممن علمه بالعلم فكذلك ماهنا اذ باخباره يكون مقرا لله بالاوصاف الجميلة وكما يقال لمن قال الله

• الثانى قد اشتهر هنا تقسيم الحمد الى مطلق ومقيد ومرادهم بالمقيد ماذكر فيه المحمود عليه و بالمطلق مالم يذكر وهو تقسيم مع قلة جدواه يوهم انفكاكه عن المحمود عليه وهو لا يصح لانه مأخوذ فى تعريفه فهو مقيد أبدا سواء ذكر القيد أولم يذكر وكذا قولهم ان المقيد واجب والمطلق مندوب مردود بوجهين أحدهما ماذكر من أن القيد مراد فى المطلق وان لم يذكر وثانيهما انه يوهم وجوب الحمد على العبد كلما حصلت له نعمة وهى غاية الحرج اذ لا تخلو لحظة من نعم المولى تعالى على عبده لا تحصى

واحد انه موحد لاقراره بمقتضى خبرها قال اليفاعى فى حواشيه على السعد جملة الحمد خبرية لانطباق حد المركب التام المحتمل للصدق والكذب عليها فان مدلولها ثابت مع قطع النظر عن لفظ اللا فظ واعتبار المعتبر وهو ثبوت جميع المحامد لله تعالى وأما حصول الحمد بها من المتكلم فانما أوجده نطقه بها مع الاذعان لمدلولها فهى انشاء من هذه الحيثية يعنى ان الحمد منه أوجده بعد أن لم يكن لا بمعنى مايقابل الخبر وكذلك قولنا زيد عالم فانصافه بالعلم حاصل سواء تكلم المتكلم بذلك أولا فهو خبر محض وأما قيام هذا المعنى بنفس المتكلم مع اذعانه له فهو أمر حدث بعد أن لم يكن أصلا أو بعد ان كان مغفولا عنه فهو منشئ بهذا الاعتبار أى موجد قال شيخنا الباز نجى وفى ذكر الشارح لهذا التنبيه هنا خروج عن الموضوع اذ ليس كونها خبرية وانشائية من متعلقات الفن والصواب ان ذكرها هو من متعلقات الفن كأن يكون جملة الحمد قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو مهملة و بيان ذلك أنا ننظر الى أل الداخلة على الحمد فان قلنا انها للاستغراق فالقضية كلية لان الحكم وقع فيها على جميع أفراد الحمد وان قلنا انها لتعريف الجنس تكون طبيعية لان الحكم وقع فيها على الماهية كقولك الانسان نوع والحيوان جنس وان قلنا انها عهدية فتكون شخصية والمعهود حمد الله لنفسه فى أزله (قوله الثانى قد اشتهر الخ) أصل هذا الاشكال لسيدى عبد القادر الفاسى نفعنا الله به وتبعه عليه ولده سيدى محمد فى شرح الحصن وتبعهما الهلالى فى شرح القادرية والشارح هنا وهو اشكال لا حاصل له اذ ليس المراد بالمقيد ماذكر فيه المحمود عليه و بالمطلق مالم يذكر كما توهم حتى يرد الاشكال بل المراد بالمقيد عند بعضهم الحمد لذات لاجل شئ نحو الحمد لله الرازق و بالمطلق الحمد على مجرد الذات وعليه درج النفراوى فى شرح الرسالة وعند الجمهور المقيد ما كان فى مقابلة نعمة والمطلق مالم يكن فى مقابلتها وهذا مفهوم من الوجه الثانى الآتى فى كلام هذا الشارح ويدل عليه كلام مالك والشافعى وصرح به المحلى فى شرح قول ابن السبكى نحمدك اللهم على نعم قال واغا حمد فى مقابلة النعم لا مطلقا لان الاول واجب والثانى مندوب اه فقد وجد المحمود عليه فى كل من المقيد والمطلق على كل من الاصطلاحين وانتفى الابهام اذ لا ابهام مع التصريح بالمراد (قوله ان المقيد واجب والمطلق مندوب) التعبير بالوجوب عبر به المحلى واللقانى وغيرهما وعليه يأتى الاشكال والموجود لكثير فى المسئلة حكاية الخلاف هل المقيد أفضل فيكون أكثر ثوابا وعليه مالك لانه أكثر ورودا فى القرآن أو المطلق وعليه الشافعى لصدقه على جميع المحامد وليس فيه تصريح بالوجوب فلا اشكال ومعنى الوجوب المعبر به هنا كما قال شيخنا الشيوخ سيدى عبد القادر الفاسى أنه حيث وقع فهو واجب بمعنى أنه يخرج به من وجوب شكر النعمة اذ شكرها لا يتعين له جهة القول ولا لفظ الحمد بخصوصه بل ما هو أعم حسبما هو معلوم فى الشكر فاذا وقع بلفظ الحمد أدى به الواجب اه ولا يقال هر اذا من قال ان المقيد واجب أنه يثاب عليه ثواب الواجب لانا نقول ليس فى اصطلاح الاصوليين اطلاق الواجب على مثل هذا (قوله وثانيهما أنه يوهم وجوب الحمد على العبد الخ) جوابه ليس المعنى انه كلما تجددت نعمة وجب الحمد عليها بل المعنى اذا لاحظها فانه يجب عليه ان يحمد عليها بلسانه أو ببعض جوارحه وأركانه و يعاقب على ترك ذلك وليس فيه الحرج الذى فى الاول و يدل لهذا قول الكمال الواجب ما كان فى مقابلة النعمة لفظا أو نية وقول المحلى أتى فى

وقد صرح فى شرح صغرى الصغرى مؤلفها بأن حكم الحمد الوجوب مرة فى العمر كالحج وكلمتى الشهادة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم على أن لو لم وجوب الحمد على النعمة لم يكن للقيد أثر فيه لانه يكون حينئذ من تتمة على حصول النعمة لا على ذكر القيد بل ذكر أولم يذكر قاله بعض المحققين ۞ والله علم على واجب الوجود الموصوف بالصفات المنزه عن الآفات الذى لا شريك له فى المخلوقات ففى الاول رد على الدهرية القائلين بالطبائع وفى الثانى رد على المعتزلة لقيامهم صفات المعانى وفى الثالث رد على الجسمة وفى الرابع رد على القدرية والمجوس ونحوهم * وأل فى الحمد للجنس أو للاستغراق أو للعهد واللام فى قوله لله للاستحقاق ولا يصح كونها للملك قال البيرقى لان من أقسام الحمد حمد الله تعالى لنفسه فى أزله وحمده نفسه بكلامه وكلامه قديم والقديم لا يسع ان يملك قال فيتعين أن تكون اللام للاستحقاق وقوله قد أخرج أى أبرز وأظهر والنتائج جمع نتيجة وهى كما أنى قول لازم التسليم مقدمتى القياس مغايرا له وقد تطلق على أعم من ذلك مجازا عرفيا وهو ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه واسناد الاخراج الى الله تعالى هو مذهب أهل الحق فى أن حصول النتيجة عقب النظر بفعل الله تعالى سواء قلنا بايجابه لا رامة له عقلا وهو قول امام الحرمين

وأخرج بمعنى أبرز وأظهر والنتائج جمع نتيجة وهى ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه واسناد الاخراج اليه تعالى هو مذهب أهل الحق فى أن النتيجة التى تظهر عقب الاستدلال انما هى بفعل الله تعالى

مفاده تام وحينئذ فقد خف الاشكال (قوله وقد صرح فى شرح صغرى الصغرى) ما أشار اليه السنوسى من وجوب الحمد مرة فى العمر مقيدا بما اذا لم يكن فى مقابلة نعمة أى لم تلاحظ النعمة سليل قوله فى شرح المختصر فيجب اذن على كل عاقل أن يحمد الله تعالى ويشكره على كل ما مان له من الامور الوجودية فى قابه من العلوم وحينئذ فلا دليل لهذا الشارح فى كلام شرح صغرى الصغرى واذا كان الحمد من غير ملاحظة النعمة محكوما بوجوبه مرة فى العمر فما زاد على ذلك يكون مستحبا (قوله على انه لو سلم وجوب الحمد الخ) هذا مردود بما تقدم من ان المراد بالقيد ما لوحظت فيه النعمة لا ما ذكرت فيه (قوله وأل فى الحمد للجنس) المراد بالجنس هنا الاشارة الى الحقيقة من حيث هى مع قطع النظر عن الافراد واختار صاحب الكشاف هذا القول ومنع حمل ما دل عليه مواضع من كلامه من أن تحمل على الاستغراق ونقل عنه فى توجيه منع الاستغراق أن اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثم استغراق ومعنى هذا الكلام أن المقصود من هذه الجملة أعنى الحمد لله وهو ثبوت الحمد بأسره لله تعالى وحده مستفاد مع بقاء أداة التعريف على أصل معناها الوضعى أعنى الاشارة الى عهدية مدخولها فى ذهن السامع وبقاء الاسم الذى هو مدخولها أعنى حمد الله على معناه الوضعى أعنى الماهية من حيث هى اذ لفظ حمد من المصادر الموضوعة للماهية من حيث هى ولام الجر للاختصاص فصار معنى الحمد لله حقيقة الحمد المعروفة لكل أحد مختصة بالله وهذا هو المقصود فلا حاجة الى اعتبار الاستغراق الذى يحتاج فى استفادته الى رعاية القرائن اخبارجية لانه ليس معنى وضعيا اللام التعريف بل يستفاد من معونة القرائن والمقام (قوله أو للاستغراق) يعنى أن كل حمد هو لله تعالى اما على النعائم بذاته العلية لحمده القديم واما على انه جعله واختره جل وعلا كحمده القائم بمخلوقه فكل الثناء مضاف اليه وان اختلفت جهة الاضافة (قوله أو للعهد) والمعهود حمد الله لنفسه فى أزله لما علم من رخافته عن حمده بما هو أهله فكأنه قيل أحمد الله ذلك الحمد الذى حمد به نفسه وان كنت لا أعلمه على التفصيل كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وهذا الوجه أعنى كون التعريف عهديا هو الذى ارتضاه الشيخ أبو العباس المرسى ولما قرره للبهاء ابن النحاس النحوى قال له ابن النحاس يا سيدى أشهد بالله لم أعهد فيكم من حق هذا الشارح تقديم هذا القول (قوله على أعم) وبه فسرها هنا سيدى سعيد والصواب هو تفسيرها بالمعنى الآتى كما فعل هذا الشارح ليكون فيه مراعاة الاستدلال (قوله عقلا) معناه ان يحكم العقل بان الله تعالى لما خلق النظر جعله غير منفك عن النتيجة ولا يوجد

أو عادة وهو قول الشيخ الاشعري خلافا للقول المعتزلة فيها بالتولد والفلاسفة بالايجاب وسيذيه الناظم على ذلك بقوله * وفي دلالة المقدمات الخ والفكر قال السعد والنظر وعرفه بأنه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقول من قال ان الفكر هو حركة النفس في المعقولات فان تحركت

بدونها بل اما أن يوجد امعا أو يفقدا معا فان من علم أن العالم متغير وكل متغير حادث واجتمع في ذهنه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة امتنع أن لا يعلم ان العالم حادث فالتلازم بين النتيجة والنظر عقلي من غير أن يوجد أحدهما صاحبه كما للمعتزلة أو يوجبه كما للفلاسفة بل كل منهما مخلوق لله تعالى لكنه جعل كلا منهما لازما في الوجود للآخر كالجوهر والعرض وقد صحح هذا القول السنوسي في شرح الكبرى ونقله الغزالي عن الاكثر وقال فيه الناظم فيما يأتي والاول المؤيد وعليه درج هنا حيث أضاف النتائج الى الفكر (قوله أو عادة) بان يخلق الله بعض الحوادث عقب بعض كالاحراق عقب مماسة النار والعلم عقب النظر وله سبحانه أن يخلق النظر ولا يخلق العلم عقبه كما أن له أن يوجد المماسة بدون الاحراق كما وقع لسيدنا ابراهيم عليه نبينا وعليه الصلاة والسلام ولحجر الياقوت والزمرد وهو حيوان قيل انه يعمل من شعره المناديل فاذا اتسخ المنديل ألقي في النار ثم يخرج نقيا بقية ومن ذلك مقام الغسل بالصابون *(لطيفة) يحكى أن بعض الملوك كان له وزير اسمه ياقوت فوقعت بينه وبين الامير وحشة فعزله وولى غيره مكانه فكتب اليه

ألفيتني في لظى فان غيرتني * فتيقن أن لست بالياقوت
عرف النسيج كل من حالك لكن * ليس داود فيه كالعنكبوت

فأجابه الامير بقوله

نسج داود لم يفد صاحب الغا * ر وكان الفخار للعنكبوت
وبقاء الزمرد في لهب النا * ر مزيل فضيلة الياقوت

(قوله بالتولد) ومعناه ان يوجب فعل الله تعالى فعلا آخر كحركة اليد الموجبة لحركة المفتاح فان حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح وكلتاهما صادرتان عنه الاولى بالمباشرة والثانية بالتولد فالنظر عندهم مقدور للعبد ومخلوق له مثل حركة اليد يتولد عنه علم آخر وهو العلم بالمنظور فيه كتولد حركة المفتاح وهذا القول مبني على أن العبد خالق النظر والعلم حاصل بالتولد وهو باطل لقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والله خلقكم وما تعملون واذا بطل الاصل المبني عليه بطل الفرع المبني (قوله والفلاسفة بالايجاب) فانهم قالوا ان حصول العلم عقب النظر واجب بالعقل والنظر علة أثرت فيه والدليل على بطلانه أن النظر ضد العلم فلا يجامعه والعلة لا تفارق معلولها فان من شرطها الاطراد والانعكاس وقد أشار بعضهم الى هذه الاقوال الاربعة مع نسبتها الى أربابها بقوله

قال امام الحرمين عقلي * واختاره الرازي كذا في النقل
ثم السنوسي الامام صححه * والشيخ عاد وابن زكري رجحه
فالناظ والتولد اعتزال * وعلة للحكم مالها زوال

(قوله ملاحظة المعقول) المراد بملاحظة المعقول التفات النفس اليه وتركيبه ان كان مركبا على وجه مخصوص كملاحظة الحيوان والناطق وترتيبهما وكملاحظة المقدمتين وترتيبهما والمراد بالمعقول المعلوم الحاضر عند العقل متيقنا كان أو مظنونا مركبا أو مفردا بناء على القول بجواز التعريف به وهو الحق كما في منطق ابن عرفة واشترط في الموصل أن يكون معلوما لاستحالة التوصل الى مجهول بمجهول وفي المطلوب ان يكون مجهولا لاستحالة تحصيل الحاصل (قوله وقول من قال) قائل ذلك قدورة وقد نقل ذلك عن امام الحرمين ومعنى قولهم حركة النفس في المعقولات يعني كحركة النفس

خلافا للمعتزلة القائلين بالتولد وسيذيه الناظم على ذلك في آخر الارجوزة حيث يقول
وفي دلالة المقدمات
على النتيجة خلاف آت
والفكر هو حركة النفس
في المعقولات فان تحركت
في المحسوسات فهو تخييل
وقال امام الحرمين في الشامل الفكر قد يكون لاطلب علم أو ظن فيسمى نظرا وقد لا يكون فلا يسمى به كما تقدم حديث النفس

في المحسوسات فهو تخييل رسم له جرى فيه على جواز التعريف بالاعم لشموله للحركة التي لا تكون للتأدي الى المجهول مع أن هذا ليس بفكر على ما يظهر من كلام القوم والحجا بالكسر والقصر العقل

لاستخراج جنس حقيقة الانسان وهو الحيوان أو فصلها وهو الناطق ليوضع عند تعريفه الجنس الذي هو أعم أولا ثم الفصل الذي هو أخص ومعنى قوله في المحسوسات كما تحضر الاجرام وأكوانها وألوانها فلا يسمى فكرا الى تخييلا ومعنى تخييلا ان الخيال هو خزانة الحس المشترك الذي ترسم فيه صور المحسوسات على ما زعموا (قوله لشموله) يعني أن الفكر على هذا التفسير أعم من النظر لشموله انتقال النفس من معلوم الى معلوم تلذذا (قوله على ما يظهر من كلام القوم) يعني المناطقة حيث عرفه الكاتبي بترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول والسعد بانه ملاحظة المعقول الخ وفيه مخالفة قلما لاصطلاح الاصوليين وبه يسقط اعتراض شيخنا ابن منصور على الشارح بقوله فيه نظر الا أن يكون اصطلاح المناطقة مخالفا لاصطلاح الاصوليين فتأمل (قوله والحجا بالكسر والقصر العقل) وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا من وجوه هل له حقيقة تدرك أولا وعلى الاول هل هو جوهر أو عرض وهل محله الرأس أو القلب فعلى أن له حقيقة تدرك وانه عرض فأحسن ما عرف به أنه ملكة في النفس بها تستعد للعلوم والادراكات وعلى أنه جوهر فأحسن تعاريفه انه جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نوره في القلب وقال صاحب القاموس الحق أنه نور روحاني تدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو الى أن يكمل عند البلوغ ثم ان أكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة على انه في القلب وأقل الفقهاء وأكثر الفلاسفة على أنه في الدماغ محتجين بانه اذا أصيب الدماغ فسد العقل وأجيب بان استقامة الدماغ لعلها شرط والشيء يفسد بفساد شرطه ومع الاحتمال فلا جزم وينبني على انه في الدماغ أو القلب أن من أوضح شخصا فأذهب عقله فعندنا عليه ديتان دية العقل ودية الموضحة لان محل العقل القلب لقوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وعند أبي حنيفة عليه دية العقل فقط لان محل العقل عنده الرأس فقد أذهب المنفعة بالجناية على محلها ﴿ ثم ان العقل عند أهل الكلام النفس قال المازري في شرح التلقين نقلا عن بعض العلماء ان النفس هي الروح وهي العقل تسمى نفسا باعتبار ميلها الى الملاذ والشهوات وروحا باعتبار تعلقها بالجسد تعلق التدبير باذن الله تعالى وعقلا باعتبار كونها محصلة للعلوم فصار له ثلاثة أسماء باعتبار ثلاثة أحوال والموصوف واحد وعند الحكماء له مراتب أربع تختلف أسماؤه بحسبها فالنفس ان خلت من العلوم مع كونها قابلة لها سميت عقلا هيولانيا وان حصلت الضروريات فقط سميت عقلا بالملكة وان حصلت النظريات أيضا فان لم تكن حاصلة بالفعل بل لها قوة الاستحضار بمجرد التوجه سميت عقلا بالفعل وان كانت النظريات حاصلة عندها سميت عقلا مستفادا فالحالات أربع والمراتب هي النفس باعتبار هذه الحالات فنفس الجنين مثلا عقل هيولاني ونفس الصبي عقل بالملكة ونفس النائم حالة نومه أو غفلته عقل بالفعل وحالة حضور معلوماته عقل مستفاد وعند الصوفية هو الاشتغال بما هو الاولى في كل وقت حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيأ أو هو ما أخوذ من عقل الدابة لتلا تهرب ووجه الشبه انه يعقل صاحبه عن الفواحش والدنايا آت فيه امتاز الآدمي عن سائر الحيوانات وفضلها وبوفوره تتم مصالح الدارين ففي تيسير الوصول الى جامع الاصول عن ابن مسعود مرفوعا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل فقال له أدبر فأدبر فقال له ما خلقت خلقا أحب الي منك ولا أركبك الا في أحب الخلق الي والحديث مقدوح فيه ذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة بألفاظ مختلفة رحكم على جميعها بالوضع وبالجملة فبالعقل فضل الانسان على غيره من أنواع الحيوان وما أحسن قول

والحجا بكسر الحاء مقصورا بمعنى العقل

والالف واللام فيه للكمال أى لاصحاب العقول الكاملة وتقدير البيت الحمد لله الذى قد أظهر لاهل العقول نتائج أفكارهم المتحركة لطلب علم أو ظن وفى البيت براعة الاستهلال وتسمى براعة المطلع وهى أن يأتى المتكلم (١٣) فى الابتداء بما يناسب المقصود منه بما

وأل فيه للكمال وفى البيت براعة الاستهلال وهى أن يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يشعر بمقصوده

قوله (وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل)
(حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا بحذر انها منكشفه)

اضافة سماء الى العقل وسحاب الى الجهل وشموس الى المعرفة كل منها من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف أداة التشبيه من التشبيه المؤكد على حد قوله

والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

التشبيه كقول الشاعر

أبى الطيب لولا العقول لكان أدنى ضيغم * أدنى الى شرف من الانسان
وقول الآخر ماوهب الله لامرئ هبة * أفضل من عقل ومن أدبه
هما حياة الفتى فان فقدا * فقده للحياة أليق به

وقد أثنى الله تعالى على ذوى العقول الكاملة وبشرهم فقال فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه الى قوله أولوا الالباب (قوله وأل فيه للكمال) وهى التى يخلفها كل مجار نحو أنت الرجل علما فهى جنسية لشمول الخصائص لا الافراد (قوله (١) لارباب العقول) أى لاصحاب جميع العقول والمراد الكامل منها واختار كونها للجنس مجازا للاشارة الى أنه قد حصل العقل لاقوام ولم يحصل لهم العلم كالسوفسطائية والسمنية وهو فى ذلك تابع للسنوسى فى شرح مختصره وفيه نظر اذ السوفسطائية وهم قوم أنكروا العلم لهم علم ولا يلزم من انكارهم له انتفاؤه عنهم اذ انكارهم الضرورياتٍ عناد فالوجه أن تكون أل جنسية لشمول الافراد اذ لو كانت للكمال لكان المعنى ان الله تعالى أخرج النتائج لاهل العقول الكاملة حتى ان من لم يكن عقله كاملا لا يعطى له علم اذا نظر والمشاهدة على خلاف ذلك يعطى اضعاف العقول من العلم بحسب عقولهم (قوله براعة الاستهلال) مأخوذة من برع أصحابه اذا فاقوهم فى العلم أو فى غيره والاستهلال صراخ المولود عند ولادته فكأن صراخه دال على حياته كذلك الابتداء المناسب دال على المقصود وتسمى براعة المطلع أيضا لانها فى موضع يطلع على حسن القصيدة أو شيئها (قوله كل حجاب) المراد كل حجاب ينبغى أن يزال عنهم وهو الذى سبق فى علم الله أنه يزال فلا يقتضى اتصاف أرباب العقول بالعلم المحيط (قوله من سحاب الجهل) الجهل على قسمين أحدهما عدم العلم عما من شأنه العلم ويسمى الجهل البسيط والثانى تصور المعلوم على خلاف هيئته أى ما هو عليه فى الواقع ويسمى الجهل المركب والاول عدمى والثانى وجودى وهو أقبح من الاول واحترز بقولنا عما من شأنه العلم عن الجدار والبهيمة مثلا فلا يوصف شئ من ذلك بالجهل وبه تعلم بطلان قول القائل

قال حمار الحكيم يوما * لو أنصفونى لكنت أركب
لانى جاهل بسيط * ورا كبى جاهل مركب

حيث وصف الحمار بالجهل البسيط (قوله حتى بدت) حتى هنا عاطفة التعقيب ويصح أن تكون على بابها بأن نقدر الازالة تدريجية بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أوسطها ثم حجاب كمالها (قوله سماء العقل) ما حمله عليه غير متعين بل يحتمل أن يكون شبه العقل بالشمس تشبيها مضمرا فى النفس استعارة بالكناية واثبات السماء الذى هو من لوازم المشبه به استعارة تخييلية (قوله وشموس المعرفة) لا يتعين هذا الذى ذكره بل يحتمل أن يكون شبه المعرفة بسماء له شموس والعقل لا يمنع

(١) قول المحشى قوله لارباب العقول الخ ليس فى شرح البنانى هذه العبارة ولعلها نسخة أخرى وقعت للمحشى اه مصححه

معنى ما سيق الكلام له كقوله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون تضمن هذا المطلع معنى ما سيق السورة لاجله من الاحكام والى هذه أشار الضرير المراكشى بقوله

وبرعوا أيضا بالاستهلال

وأول النور بهذا الحال

ومنه قول أبى محمد الخازن فى أول قصيدته فى التهنئة للصاحب بولادته

بشرى ففد أنجز الاقبال ماوعدا
وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا

ومنه فى المرثية مطلع قصيدة لابى الفرج الساوى يرثى فخر الدولة

حى الثنايا فقول بل عفيها
حذار حذار من بطشى وفتكى

فلا يغرركم منى ابتسام
فقولى مضحك والفعل مبكى

(وحط عنهم من سماء العقل
كل حجاب من سحاب الجهل)
(حتى بدت لهم شموس
المعرفه
رأوا بحذر انها منكشفه)

اضافة السماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف أداة

والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

أي أصيل كالذهب على ماء كالعين واللعين بضم اللام وفتح الجيم الفضة وكذا يقال في اضافة الصحاب الى الجهل سواء وأنشد في الشرح قول امرئ القيس * ولما دخلت الخدر خدر عنيزة * كذا في النسخ التي بايدينا بلفظ ولما

وانما الصواب ويوم دخلت وكذا في ديوان الشعراء ولان الافصح في جواب لما أن لا يقترن بالفاء كقوله تعالى ولما جاء أمرنا نجينا هودا وهو كثير وقبل هذا البيت

ألا رب يوم صالح لك منهما
ولاسيما يوم بدارة جلجل
و يوم عقرت للعذارى مطيتي
فيا عجبا من رحلها المتحمل
فظل العذارى يرتمين بلحمها
وشحم كهداب الدمقس المفتل
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلي
تقول وقد مال الغبيط بنا معا
عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيري وأرخي زمامه
ولا تبعديني عن جنالك المعلل

ومعنى مرجلي تاركي راجلة أي ماشية والغبيط بالغين المعجمة الرحل وهو لنساء شئ يشد عليه الهوادج ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذاري مطيته ودارة جلجل اسم لغدير ماء

أي على ماء كاللعين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة في الصفاء والبياض وليس ذهب الاصيل من هذا القبيل كما قيل لان الاصيل هو الوقت الذي بين العصر والغروب ولا معنى لتشبيهه بالذهب وانما أراد بالذهب شمس ذلك الوقت على سبيل الاستعارة التصريحية وقرينتها الاضافة الى الاصيل ومخدرات جمع مخدرة أي مستورة اذا الخدر الستر وفيه استعارة بالكناية لتشبيهه المعرفة بقصر فيه خدور وفيه عراقيس وتخييلية لاثباته الخدر الذي هو من لوازم القصر للمعرفة وذكر الرؤية ترشيح ويصح أن يكون لفظ المخدرات استعارة تصريحية أطلقها على المعاني الدقيقة وقرينتها الاضافة الى ضمير المعرفة وجملة رأوا الخ بدل اشتمال من التي قبلها ومن الجارة لتسامحي بمعنى عن ومجرورها بدل اشتمال من المجرور قبله لان بعض من كل كما قيل قوله

(نحمده جل على الانعام * نعمة الايمان والاسلام)

أعاد الحمد بالجملة الفعلية ليفيد توليه ذلك بنفسه وتجدده بتجدد مقتضيه وقوله جل أي عظم شأنه جملة معترضة لا محل لها من الاعراب وقول من قال انها في محل نصب صفة لضمير نحمده غير صحيح لان الجملة عند النحاة بمنزلة النكرة لا يوصف بها الا النكرة ولان الضمير لا يوصف ولا يوصف به قوله

(من خصنا بخير من قد أرسلا * وخير من حاز المقامات العلى)
(محمد سيد كل مقتفى * العربي الهاشمي المصطفى)

تعددها واقتصر على المشبه استعارة بالكناية وتخييلة لاثباته السمس التي هي من لوازم المشبه به وذكر بدت ايهام على حد قول الهذلي * واذا المنية أنشبت أظفارها * (قوله بضم اللام وفتح الجيم) تعرض لضبطه تعريضا بالخطائي حيث ضبطه بفتح اللام وكسر الجيم وقال انه الورق الذي يسقط شبه به الماء فانه لم يفرق بين لجين الكلام أي شريفه ولجينه أي رديئه ولم يعرف هجانه أي خياره من هجينه أي خسيسه أي يقال له أين وجه الشبه فربما يقول لعله محاه الماء (قوله كما قيل) قائل ذلك قدورة (قوله لا بدل بعض من كل كما قيل) القائل لذلك عبد اللطيف ووجه المنع ان العقل ليس بعضا من مصدوق الضمير في عنهم والضمير مقدر في البدل أعني الرابط بين البدل والمبدل منه أو ال نائبة عنه كما قيل بهما في قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود (قوله ليفيد توليه ذلك بنفسه) فان قلت لم أتى بالنون ولم يأت بالهمزة مع ان كلا منهما مفيد هذا المعنى قلت لاحد أمرين اما أن يكون قصد التشريك ايماء الى العجز عن القيام بحمد الله تعالى استقلالا فاحتاج في ذلك الى المعين تواضعا واستحقارا لنفسه عن الاستقلال بالقيام بحمد ربه ويحتمل أن يكون قصد الاظهار نعمة الله عليه وهي تعظيمه بجعله أهلا للتأليف امتثالا لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث اه وقد اعترض الكمال هذا الوجه على المحلي بأن المقام مقام الذلة والخضوع لا مقام التعرض لعظمة العبد وهو غير سلم قال شيخنا سيدي حدون بن الحاج في الجواب عن هذا الاعتراض في حواشيه على المحلي فان قلت المناسب في خطاب الحق أن يتذلل ويتملق والعظمة تنافيه فما قولك فيه قلت هي ليست مقصودة بالذات ولا تعرض لها بنفي ولا اثبات وانما هي للانتقال فلا اشكال بحال خلافا للكمال والكمال للمتعال وقول الناظم على الانعام على تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم والانعام مصدر أنعم بالنعمة اذا أسداها وأوصلها والاول فيه للعموم وخص نعمة الايمان والاسلام بالذكر لشرفهما ولانهما السبب في كل نعمة فكانه

(نحمده جل على الانعام * نعمة الايمان والاسلام)
(من خصنا بخير من قد أرسلا * وخير من حاز المقامات العلى)
(محمد سيد كل مقتفى * العربي الهاشمي المصطفى)

من الاولى بدل من مفعول نحمده وباء بخير للتعدية تتعلق بخصنا قيل ويجوز كونها سببية متقدمن خصنا عزا بأسبب خير مرسل ومحمد بدل من خير أو عطف بيان عليه ان حملت من الثانية موصولة والافبدل فقط وسيد بدل من محمد لانعت له لانه نكرة ورفعه أو نصبه على القطع أولى لما فى البدل من سوء الادب وتقديم العربى على الهاشمى من أحسن الترتيب لقول السيوطى الصفة العامة لاتأتى بعد الخاصة وانما أخرت العامة فى قوله تعالى وكان رسولا نبيا قيل ليفيد أن نبوة اسمعيل عليه السلام كانت مقارنة لرسالته لاسابقة عليها وليطابق الفواصل اليائية التى قبله وبعده وأما الجواب بأنه مجال لاوصف فليس بشئ اذ الحال وصف فى المعنى قوله

(صلى عليه الله مادام الحجا * يخوض فى بحر المعانى لججا)
(وآله وصحبه ذوى الهدى * من شبهوا بأنجم فى الاهتدا)

أتى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه الشريف لحديث البخيل كل البخيل من ذكرت

(صلى عليه الله مادام الحجا يخوض فى بحر المعانى لججا) (وآله وصحبه ذوى الهدى من شبهوا بأنجم فى الاهتدا)

قال فى الشرح تقديم العربى على الهاشمى من أحسن الترتيب الخ قال العلامة السيوطى الصفة العامة لاتأتى بعد الخاصة لايقال رجل فصيح متكلم بل متكلم فصيح ولا اشكال على هذا قوله تعالى وكان رسولا نبيا وأجيب بأنه حال لاوصف أى مرسلا فى حال نبوته

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما (قوله وأجيب بأنه حال) الجواب بأنه حال ليس بتام اذ الحال وصف من الاوصاف والصواب فى الجواب انه لو قدم وصف النبوة على وصف الرسالة لتوهم أن نبوة اسمعيل سابقة على رسالته مع أن الفرض أن نبوته مقارنة لرسالته فلذا أخرها وقيل انما أخر قوله نبيا ليطابق الفواصل اليائية التى قبله وبعده

قال على كل الانعام بسبب نعمة الايمان الخ (قوله من الاولى بدل من مفعول نحمده) فيه اشعار بأن هذه نعمة ثالثة يجب شكرها لان تعليق الحكم على وصف مناسب مما يشعر بالعلية أى نحمده لاجل أن خصنا بخير مرسل المستلزم تفضيلنا على جميع الامم وفى تفسير البغوى لقوله تعالى فأوحى الى عبده ما أوحى انه أوحى الى النبى صلى الله عليه وسلم أن الجنة محرمة على الانبياء حتى تدخلها أنت وعلى الامم حتى تدخلها أمتك وهذا غاية التفضيل (قوله قيل ويجوز كونها سببية) قائله عبد اللطيف (قوله بمزايا) أى كشهادة تالى الرسل بالتبليغ يوم القيامة (قوله ان حملت من الثانية موصولة) يعنى فى قول الناظم وخير من حاز لانها الثانية من غيره لاحظة الاولى فى البيت لانها ليست واقعة على النبى صلى الله عليه وسلم فلا يصح الابدال منها وانما جعله تابعا لخير الثانى دون الاول لما يلزم عليه من تقديم العطف على البدل أو البيان والمقرر فى علم النحو أن التوابع اذا اجتمعت بعد أبا لنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم الذى كما صرح بذلك فى التسهيل (قوله والا فبدل فقط) أى ان لم نجعل من الثانية موصولة بل جعلت نكرة مفسرة بتخصص أو نبى فلا يكون محمد حينئذ عطف بيان على مذهب الجمهور لاشتراطه فى البيان الاتحاد فى المعرفة والنكرة نعم يكون عطف بيان على مذهب الزمخشرى الذى لا يشترط الاتحاد وهو مردود باجماع البصريين والكوفيين (قوله لما فى البدل من سوء الادب) أى لان المبدل منه حينئذ يكون فى نية الطرح وقيل انه لازم من قولنا محفوض أو مجرور وأجيب عن الاول بأنه لا يكون مطروحا من كل وجه بدليل قراءة من قرأ الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وعن الثانى بأن المجرور والمخفوض هو اللفظ ولا بأس به (قوله وأما الجواب بأنه حال لاوصف) الذى أجاب به قدورة وجوابه صحيح والرد عليه غير تام وذلك أن كونه حالا يفيد أن نبوة اسمعيل كانت مقارنة لرسالته اذ الحال تدل على المقارنة أى مقارنتها لعاملها نحو جاء زيد راكبا فركوبه مقارن لمجيئه ورسول فى الآية بمعنى مرسل هو العامل وقد أشار لهذا قدورة بقوله أى مرسلا فى حال نبوته فقد بان أن جواب قدورة أصرح فى المراد من جواب المعترض وبعيد عن الوهم أن يكون الشيخ قدورة خفى عليه ان الحال وصف وانما مراده بقوله لا وصف أى لانعت لانه لا يفيد المراد فاعرف الرجال بالحق (قوله صلى عليه الله) لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشاء أى الدعاء له بالرحمة على وجه التقرب من المولى على الاحتياج لها فان قلت كيف أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه عند ... والمحدثين كما نص عليه زروق فى شرح الوغليسية لاقترانهما فى الآية الكريمة قلت يحتمل أنه قد قرن بينهما لفظا وأسقط السلام خطأ وذهب على أنه لا كراهة فى ذلك قال الاجهورى شاع فى كتب المتقدمين من أهل مذهبنا وغيرهم قولهم قال عليه السلام ونحوه مقتصرين على السلام وأخبرنى الثقة أنه رآه بخط الباجى كذلك واذا لم يكره افراد السلام

قوله (وبعـــد فالمنطق للجنان * نسبتـه كالنحو للسان)
(فيعصم الافكار عن نحو الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا)

ذكر رحمه الله تعالى في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم فانهم يقولون حق على من أراد النظر في علم أن يعرف مباديه حده وفائدته ونسبته وموضوعه وحكمه فبالحد يعرف ماهو وساع في طلبه وبالفائدة يتقوى الباعث على الطلب وبالموضوع يتنازله ذلك العلم عن غيره لان العلوم كلها تحس وانما تفترق بالموضوعات وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما يقال موضوع الفقه أفعال المكلفين باعتبار ما يعرض لها من الاحكام الخمسة وموضوع الفرائض التركات وموضوع علم الحساب الاعداد

(قوله وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الخ)(١٦) العوارض الذاتية ما يلحق الشئ لذاته كادراك الانسان للامور الغرائب اللاحقة له بواسطة ذاته أو لما هو كالضحك اللاحق للانسان بواسطة التعجب الذي هو مساو للانسان أو لاعم داخل كالجسمية اللاحقة للانسان بواسطة الحيوان الذي هو أعم من الانسان وهو داخل في حقيقته واحترز بالذاتية من الغريبة وهي ما يلحق الشئ لاعم خارج كالحدوث اللاحق للانسان بواسطة انه موجود والموجود أعم من الانسان وخارج عن حقيقته أو لاخص كالحيض اللاحق للانسان بواسطة الانوثة الخاصة أو لمباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار فهذه ستة أقسام ثلاثة منها أعراض ذاتية وثلاثة أعراض غريبة وموضوع العلم ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية وهي الثلاثة الاولى وأما الغريبة وهي الثلاثة الثانية فلا يبحث عنها في ذلك العلم (قلت) فان كان موضوع العلم هي التصورات والتصديقات وجب أن يبحث في علم المنطق عما يلحق التصورات مثلا لذاتها أولما يساويها أو لاعم داخل ولا يبحث فيه عما يلحقها لاخص الذي هو من جملة الاعراض الغريبة مع أنك اذا حققت المبحوث عنه في علم المنطق وجدته يرجع الى أمرين أحدهما ما يلحق التصورات لذاتها كونها تنقسم الى حد تام وناقص ورسم كذلك وكونها أي التصورات لا تتركب الا من الكلمات ولا تتركب من الجزئيات وكونها مركبا في قوة المفرد ونحو ذلك فهذه اعراض لاحقة لذات التصورات لا غير ثانيها ما يلحق التصورات لاخص كتكون الحد التام بتركب من الجنس والفصل القريب وكون الناقص يتركب من الفصل أو منه ومن الجنس البعيد وكذلك يقال في الرسم فهذه أعراض تلحق التصورات لما هو أخص منها وهو الحد وماذكر معه فان قلت الحد التام وماذكر معه هو عين التصورات فلا حق ذاته لاحق ذاتها قلت الحد التام

عنده فلم يصل على وحديث رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي أخرجه الترمذي وغيره والاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به الى المشبه أي يخوض في المعاني التي هي كالبحر في اتساع كل منهما اتساعا يحتاج في سلوكه الى آلة وذكر اللجيج والخوض ترشيح للتشبيه ويحتمل أن يكون شبه في نفسه الحبر الذي هو العقل بالسفينة في التوصل بكل منهما الى المراد وهذه استعارة بالكناية وذكر اللجيج والبحر استعارة تخييلية والمعاني تجريد وهو أن تذكر ما يلائم المشبه واللجيج جمع لجة وهي معظم الماء ومعنى البيت تأييد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدوام تفكر العقل في مسائل العلم وذلك بدوام العلماء ودوامهم لقيام الساعة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله أي الساعة كما في بعض الطرق

(وبعـــد فالمنطق للجنان * نسبتـه كالنحو للسان)
(فيعصم الافكار عن نحو الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا)

ذكر رحمه الله في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم فانهم يقولون حق على من أراد النظر في علم أن يعرف مباديه حده وموضوعه وفائدته وحكمه فبالحد يعلم ماهو وساع في طلبه وبالفائدة يقوى الباعث على الطلب وبالموضوع يتنازله ذلك العلم عن غيره

الصلاة أولى (قوله وحديث رغم الخ) هذا الحديث أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ومعنى رغم ألصق بالرغام أي التراب (قوله جمع لجة) أي بضم اللام وأما بفتحها فهو والخصومة واختلاط الاصوات قال الشاعر * في لجة أمسك فلانا عن فل * (قوله لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) لتمكنهم منه واتباعهم له وقد اختلف ما المراد بالطائفة فقيل أهل العلم لابتداء الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وهو أصحها وعليه درج هذا الشارح وقيل المجاهدون كما يدل له حديث مسلم لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة ويمكن أن يقال لا منافاة بين العلم والجهاد وفي الدارقطني عن سعد بن أبي وقاص لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق في المغرب حتى تقوم الساعة (قوله حق) أي متأكد غاية (قوله فبالحد يعرف ماهو ساع في طلبه) أي فكل مسألة ترد عليه يعلم بالحد دخل هي من ذلك العلم أم لا فيأمن من اختلاط بعض العلوم ببعض (قوله وبالموضوع يتنازله ذلك العلم عن غيره) وذلك أن العلوم جنس واحد وانما تنوعت وتمايزت بتغاير الموضوعات

و بلغ بعضهم المبادى ثمانية و بعضهم عشرة ومازادوه معرفة الواضع وحكم الشارع وعلى انهاء عشرة درج شيخ شيوخنا أبو العباس سيدى أحمد بن محمد بن زكرى فى أرجوزته المسماة بمحصل المقاصد حيث قال فأول الابواب فى (١٧) المبادى * وتلك عشرة على مرادى

وقد أنهى بعضهم المبادى الى عشرة وذكرها أبو العباس بن زكرى التلمسانى فى محصل المقاصد فقال

فأول الابواب فى المبادى * وتلك عشرة على مرادى
الحد والموضوع ثم الواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيله * ونسبة فائدة جليله
حق على طالب علم أن يحيط * بفهم ذى العشرة ميزها بنيط
بسعيه قبل الشروع فى الطلب * بها يصير مبصر الما طلب

أما حده فهو العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدى بها الى مجهول تصورى أو تصديقى ورسمه باعتبار غايته هو أن تقول علم يعرف به كيفية التوصل بالمعلوم الى المجهول و بهموم لفظ المعلوم والمجهول يخرج منه علم الحساب

حتى انه لو لم يكن لعلم موضوع مغاير لموضوع علم آخر بالذات كموضوعى النحو والطب وهما اللفظ العربى بعد التركيب وبدن الانسان أو بالاعتبار كموضوعى المعانى والبيان وهما اللفظ العربى المركب لكن الاول يبحث عنه من حيث المطابقة للحال والثانى يبحث عنه من حيث تداوله فى وضوح الدلالة لم يصح كونهما علمين وتعريفهما بنعريفين مختلفين فتمايز العلوم بتمايز موضوعاتها وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية مثلا موضوع علم الفقه أفعال المكلفين لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من وجوب وحرمة وغيرهما وموضوع الحساب الاعداد لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من جمع وطرح وضرب وغيرها وموضوع الفرائض التركات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتيه من قسمة وغيرها فان قيل هلا استغنى بالحد عن الموضوع أو العكس اذ كل منهما المقصود منه تمييز العلم قلنا كل منهما معاير للآخر فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر فالموضوع من تتمة الحد والحد متعلق به والمتعلق غير المتعلق و بيانه أن حد هذا العلم مثلا العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية والامور التصوريه والتصديقية التى يقع البحث عن أحوالها هى الموضوع (قوله وذكرها أبو العباس بن زكرى) هو الامام المعقولى أحمد بن محمد بن زكرى التلمسانى صاحب التآليف العديدة والنظم المسمى بمحصل المقاصد توفى رحمه الله تعالى بتلمسان سنة تسع وتسعين وسبعمائة (قوله فى المبادى) المبادى عند المناطقة ما ينبنى عليه مباحث العلم بحيث لا يمكن الشروع فيه بدونها ولا يتحقق الابها (قوله بنيط) يحتمل أن يقرأ بفتح الياء أو بضمها وعلى كل فيه اشكال لانه ان قرئ بضم الياء كان من أناط الرباعى ولم يستعمل وان فتح كان من ناط الثلاثى واذا كان كذلك كان من حقه أن يقول ينوط لانه واوى العين كقال يقول فالذى شيخنا العلامة الزرقانى وبنيط بمعنى يعلق معطوف على يحيط وميزها مجزوم بنيط فقدم عليه (قوله العلم الباحث) أى المحدود فيدا بترضه سعيدا لعلامة الزرقانى بأنه رسم لاحد اذ كونه باحثا عن أحوال المعلومات أى محدود فيه عرض من عرضياته وليس من ذاتيات العلم فلو أراد حده لقال قواعد وضوابط يعرف بها أحوال الخ (قوله يعرف به كيفية التوصل الخ) فان كونه يعرف به كيفية التوصل هو غاية العلم وغاية الشئ يكون خارجا عنه والتعريف بالخارج رسم فالحد (قوله و بهموم لفظ المعلوم الخ) أشار به لرد ما أورد وعلى هذا الحد من لزوم فساد الطرد بدخول علم الحساب وحاصل ما أجاب به ان عموم المعلوم والمجهول فى رسم المنطقى يخرج علم

أما حده فقد عرفوا المنطق

وحده أخص من التصورات اذ المراد هو مطلق التصور وأما البحث عن كون الجنس ينقسم الى قريب و بعيد والفصل كذلك والخاصة الى شاملة وغير شاملة والنوع ينقسم الى أقسامه الاربعة وكون الكلى ينقسم الى خمسة أقسام فيحتمل أن يقال انها من الاعراض اللاحقة للساوى فان الجنس والفصل والخاصة والنوع والكلى لا توجد فى غير التصور فهى مساوية له و يحتمل أن يقال انها اللاحقة للأخص لانه قد سبق أن تركب الحد من الجنس القريب لاجل الخاصة الى لاجل الحد الذى هو أخص من مطلق التصور فكذا تقسيم الجنس الى

قريب و بعيد انما احتيج له لاجل التركيب المذكور فالبحث عن قرب الجنس و بعده انما هو لاجل الحد وكذا تقسيم الفصل الى قريب و بعيد انما هو لاجل الحد وكذا تقسيم الخاصة الى شاملة وغير شاملة انما هو لاجل الرسم

حد والموضوع ثم الواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيله ونسبة فائدة جليله
حق على طالب علم أن يحيط بفهم ذى العشرة ميزها بنيط
بسعيه قبل الشروع فى الطلب
بها يصير مبصر الما طلب
اه

بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وهذا التعريف رسم لاحد لان الحد يكون بالذاتيات وكون المنطق آلة لغيره من العلوم ليس من ذاتياته بل هو عرض ومن العرضيات يكون الرسم فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في حصوله كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليه وهو جنس يتناول الآلة الحسية والمعنوية فاخرج الحسية بقوله قانونية والياء فيه للنسبة الى القانون وهو أمر كلي ينطبق على سائر جزئياته التي تعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلي ينطبق على جزئياته التي تعرف ان زيدا مرفوع في قولك قام زيد وكذا قانون المنطق ينطبق على جميع جزئياته كقولنا الكلية الموجبة لا تنعكس الا جزئية التي تعرف أن قولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان وانما قيل قانون مع أن المنطق قوانين متعددة أي قواعد وضوابط اشارة الى انه جنس منفرد عن سائر القوانين وعلم واحد اشتركت مسائله في مفهومه الفلاني فكان تعريفه بالقانون من تلك الحيثية قاله التفتازاني في شرح الشمسية (قوله تعصم مراعاتها الذهن الخ) مخرج للعلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وأسندت العصمة للمراعاة تنبيها على ان المنطق لا يعصم بنفسه بل بمراعاة قواعده والا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلا (١٨) وقد ضل كثير ممن يعرف المنطق كالفلاسفة والذهن عبارة عن قوة النفس

وباعتبار أنه آلة تقول هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في فكره والآلة هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره اليه كالمنشار للنجار وقانونية نسبة الى قوانين جمع قانون وهو الضابط لان النسب الى الجمع يرد الى الواحد كما قال في الخلاصة * والواحد اذكر ناسب للجمع * الخ وأصل القانون باليونانية المسطرة وأسندت العصمة للمراعاة لوقوع الخطأ للمنطقي عند عدم مراعاة قواعده كما يقع اللحن للنحوي اذا أهمل قواعده والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم والفكر

الحساب لانه يتوصل فيه بمعلوم خاص الى مجهول خاص (قوله وباعتبار أنه آلة) فيه اشارة الى أن الرسم الاول مبني على أنه علم ويدل له قوله فيما تقدم علم يعرف به وفي ذلك كله اشارة الى الخلاف الواقع في المنطق هل هو علم أو آلة فقيل انه علم من العلوم وقيل انه آلة لغيره لانه يتوصل به الى غيره من العلوم والتحقيق أنه علم في نفسه آلة لغيره فيكون الخلاف لفظيا كما نص عليه الفخر (قوله وهو الضابط) أي القاعدة الكلية وهو أمر كلي ينطبق على أحكام جزئياته موضوعاته واحترز بقوله قانونية عن الآلة الحسية كالمنشار والقدوم لانه جزئية اذ كل محسوس خارجي فلا يقال المنشار ونحوه كلي لصدقه على كثيرين فلا يخرج بقوله قانونية لانا نقول الذي يصدق على كثيرين مفهومه وليس هو آلة الشئ والآلة انما هي مصدوقه فالفرق ظاهر (قوله وأصل القانون المسطرة) أي آلة التسطير وهي معلومة فنقل اللفظ عن معناه الاصلي وجعل مرادفا للضابط (قوله وأسندت العصمة للمراعاة) فيه اشارة الى أن الاسناد مجازي وذلك أن العصمة في الحقيقة انما هي بقواعد المنطق والمراعاة شرط في الاسناد مجازا ولا ضير من زيادة يتوفيق الله في هذا الرسم بأن يقال تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر بتوفيق الله

المستعدة لاكتساب الحدود والآراء قال ابن النفيس انما سمي المنطق منطقا لانه يعين القوة الناطقة التي بها يتم تكوين الانسان وقال الشيخ شمس الدين ابن الاكفاني والمشهور أن واضع هذا العلم ومبدعه ارسطو ولم يجد لمن تقدمه غير كتاب المقولات وانه تنبه لوضعه وقد اختلف في المنطق هل هو آلة أو علم قيل والتحقيق انه علم في نفسه آلة لغيره والتعريف السابق هو على أنه آلة وأما على أنه علم فقيل فيه انه علم يعرف به كيفية الانتقال من

أمور حاصلة في الذهن لامور متحصلة فقوله علم يعني معلوم أي ما من شأنه ان يعلم وهو هو جنس يتناول جميع العلوم وقوله يعرف به الخ فصل أخرج به ما عدا المنطق والمعنى انه علم يعرف به كيفية الانتقال من معلوم الى مجهول فالامور الحاصلة هي المعلوم والمتحصلة أي التي يطلب حصولها هي المجهول وهذا المجهول الذي يطلب علمه اما علم فردي يسمى تصورا أو مع حكم وهو التصديق فقول الاول اذا أردنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق فهما أمران حاصلان في

وكذا تقسيم الكلي الى الاقسام الخمسة انما هو لتميز الجنس والفصل والخاصة من بقية الاقسام فهو أيضا لاجل التركيب المذكور وهذا الاحتمال هو الظاهر عندي فلس المنطق الا البحث عن أمرين ما يلحق الذات وما يلحق أقسام الذات وأما البحث عن أقسام الدلالة والمفرد والمركب فليس من المنطق وكذا الفقه اذا تأملته وجدته يبحث عن الامرين المذكورين وكذا الاصول والبيان وغيرهما

هو النظر كما للسعد ۞ واما موضوع المنطق فهو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول من تصور أو تصديق لا من حيث هي لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والمنطق انما يبحث فيه عن ذلك ۞ وأما واضعه فهو ارسطاليس ويقال أيضا ارسطو

(قوله من حيث انها توصل الى أمر مجهول) احترز بذلك عن البحث عنها من حيث ذاتها أخرى غير الايصال كما يكون هذا المعلوم موجودا في الخارج أو لا فانه بحث عما لا وجود له في الخارج فالمنطق انما يبحث فيه عن الاحوال التصورية والتصديقية من حيث الايصال فقط فالتصور كما يكون مجهولا أو رسما وكونه جنسا أو فصلا أو خاصة تركب من ذلك الحد أو الرسم والتصديق من حيث كونه حجة ومن حيث كونه قضية وعكس قضية ونقيض قضية فيؤلف من ذلك الحجة وهكذا (قوله عن عوارضه الذاتية) المراد بالذاتية ما يلحق الشيء لذاته واحترز عن غير الذاتية وتفصيل ذلك أن العوارض ستة لان ما يعرض للشيء اما أن يكون عروضه لذاته أو لجزئه أو لامر خارج عنه والامر الخارج عن المعروض اما مساو له أو أعم منه أو أخص منه أو مباين فالستة الاول وهي العارض للذات أو للجزء أو للمساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض أما العارض للذات فكالمدرك للعلوم الغريبة العارض للانسان لكونه انسانا وأما العارض للجزء فكالمتحرك بالارادة العارض للانسان بواسطة كونه حيوانا وأما العارض للمساوي فكالمتعجب العارض للانسان بواسطة ادراك العلوم الغريبة الا أن في جعل المدرك للعلوم مساويا للانسان ما لا يخفى والتعبير باسم الفاعل سالم من النسائج الوارد في تعبيرهم بالمصدر كما قالوا ان المراد بالعارض هنا المحمول الخارج والادراك والتحرك والتعجب لا تحمل على الانسان مواطاة لكنها لما كانت مبادي العوارض أطلقوها وأرادوا ما يشتق منها كما عبرنا ۞ وأما الثلاثة الاخيرة وهي العارض لامر خارج أعم من المعروض والعارض لمخارج الاخص والعارض بسبب المباين فكالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو أعم من الابيض وكالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو أخص من الحيوان وكالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء وتسمى هذه اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس للمعروض اذا تعهد هذا علمت أن موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق انما يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية هو موضوع العلم ومن رام تحقيق مباحث الموضوع عليه بكتاب البرهان من منطق الشفاء (قوله ارسطو) ويقال له أيضا ارسطاليس بضم الراء وحذف الهمزة من أوله واحدى الطاءين وقد وقع في قول أبي الطيب

من مبلغ الأعراب أني بعدها ... جالست رسطاليس والاسكندرا

وبعضهم قال ارسطاليس وعليه قول القائل

اذا شوركت في أمر بدون ... فلا يك منك في هذا الفتور

فني الحيوان يجتمع اضطرارا ... ارسطاليس والكلب العقور

وهو عجمي والاسماء العجمية كثيرا ما يعتريها التغيير كما قالوا جبريل وجبرئيل وجبرين وابراهيم وابراهام بالالف ويقال له المعلم الاكبر لانه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة الى الفعل وكان ذلك في زمن ذي القرنين الرومي قيل انه نيل له خمسمائة ألف دينار ورتب له كل سنة مائة ألف وعشرين ألف دينار وكان ارسطو كبير حكماء الخليقة غير منازع أخذ الحكمة عن أفلاطون وعن سقراط وكان مسكنه مدينة أثينا فقتله قومه مسموما لما نهاهم عن عبادة الاوثان ومن كلامه في كتاب السياسة من استخف بالناموس أي من استخف بالشرع فقتله الشرع وهذا يدل على أنه كان مؤمنا بشرع زمانه فقولهم هذا العلم من علم الكفرة معناه أخذ بعد الاسلام من أديانهم وأول من دونه في الاسلام كما قال الغزالي الامام أبو نصر محمد بن محمد الفارابي التركي الحكيم المشهور وكان بحبوحة الزمان

الذهن فكيفية الانتقال بهما الى معرفة الانسان هو ان تقدم الحيوان وتؤخر الناطق وهذه الكيفية مأخوذة من فصل المعرفات كما سيأتي ان شاء الله تعالى ومثال الثاني وهو التصديق كما اذا أردنا الحكم بأن العالم محدث فنأتي بوصف مناسب لطرفي المطلوب كالتغير ونحوه فتوسطه بين طرفي المطلوب على انه يجمع بينهما فنقول العالم متغير وكل متغير حادث وهذه أمور حاصلة في الذهن يطلب بها حصول علم آخر وهو النتيجة وهي قولنا العالم حادث ومعرفة كيفية التركيب تؤخذ من هذا العلم من باب القياس كما سيأتي ۞ وأما موضوع هذا العلم فالتصورات والتصديقات

وهو حكيم يوناني كان قبل الاسلام بكثير وهو شيخ الاسكندر ومن كلامه في شيخه أفلاطون مامعناه أحب الحق وأحب أفلاطون ما اتفقا فان اختلفا كان الحق أولى منه والحاجة الى معرفة واضع الفن غير قوية ﴿ وأما اسمه فالمنطق كما في النظم وسماه الغزالي معيار العلوم ويسمى أيضا علم الميزان ومفتاح العلوم العقلية قال بعضهم وجه تسمية هذا العلم بالمنطق ان المنطق يطلق بالاشتراك على التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوتها ولما كان هذا العلم يقوي الاول ويعطي الثاني اصابة والثالث كما لا يسمى بالمنطق اه ﴿ وأما استمداده فالمراد به مبادية الاصطلاحية وهي ما يبنى عليه من الفن من أمور تصورية وأمور تصديقية فالتصورية حدود الاشياء التي تستعمل فيه ويكثر دورها فيه كحد الحد الكلي وأقسامه والجزئي والقضية والموضوع والمحمول والمقدم والتالي ونحو ذلك

ارتحل من بلده فاراب الى بغداد وكان لا يجارى في علم المنطق وجميع علوم الفلسفة وذكر ابن خلكان انه ورد على سيف الدولة وكان مجلسه مجلس الفضلاء فدخل عليهم في زي الاتراك وكان ذلك زيه دائما فقال لسيف الدولة اتعجب قال حيث أنا أم حيث أنت فقال حيث أنت فتخطى رقاب الناس الى مجلس سيف الدولة وزاحمه فيه حتى أخرجه عنه فقال الامير لمماليك على رأسه بلسان قل من يعرفه ان الشيخ أساء الادب والي سائله عن أشياء فان لم يجب فاحدوا به فقال له أتوصر بذلك اللسان اصبر فان الامور بعواقبها فتعجب الامير وقال له أتحسن هذا اللسان قال أحسن أكثر من سبعين لسانا فعظم عنده وأخذ يتكلم مع العلماء في كل فن حتى أسكت الكل وبقي يتكلم وحده وهم يكتبون عنه فأخرجهم الامير وخلا به فقال له هل لك في أن تأكل قال لا فقال أتشرب قال لا قال أتسمع قال نعم فأحضر القيان وأنواع الملاهي فما حرك أحد منهم آلة الا عابه فقال له الامير أتحسن شيأ من هذا قال نعم ثم أخرج خريطة فيها عيدان فركبها ولعب بها فضحك كل من في المجلس حتى البواب ثم ركبها ثانيا فبكى الحاضرون فاقترحهم نياما وخرج توفي سنة ٣٣٩ ودفن بدمشق (قوله يوناني) يونان قال ابن خلدون معدود في التوراة من ولد يافث اصله واسمه يافان بقاء معرب من الواو وعربته العرب الى يونان (قوله الاسكندر) هو ذو القرنين الرومي(١) ولقب الاسكندر لانه اختط مدينة الاسكندرية ملك الهند ودوبلاد الصين والسند وبلاد خراسان والترك وجعلت له الهدايا من كل ناحية ومات ببابل مسموما لثنتين وأربعين سنة من عمره بعد ان ملك ثنتي عشرة سنة (قوله والحاجة الى معرفة واضع الفن غير قوية) يعني لان العلم يحصل للانسان من غير معرفة واضعه فقد مر في الحساب من لا يحصى كثرة مع عدم معرفة واضعه وذلك لان القاعدة أن ما كان معقولا فهو مما في نفسه وشاهده معه لا يحتاج لمعرفة قائله الا من حيث كون ذلك كما في المنقول مركونا لامانة قائله فلزم تعريفه والبحث عن حاله لان من اعتمد في نقله على من لا يعرف حاله كان كالباني على غير أساس وما ترتب من معقول ومنقول كالفقه والنحو غلبت شائبة النقل فيه (قوله وأما اسمه) انما احتيج الى معرفة الاسم لان ما لا يعرف اسمه لا يحسن طلبه اذ بالاسم يتأتى الاخبار عن المسمى (قوله معيار العلوم) المعيار هو ما يختبر به الشيء ليعرف نقصانه من تمامه حسا أو معنى وهذا العلم كذلك (قوله ويسمى أيضا علم الميزان) سمي به لان القوة الناطقة تزن به ما تفكر فيه من الادراكات فتدرك صحة الصحيح وسقم السقيم (قوله ومفتاح العلوم) لان به تفتح أبوابها أي طرقها الموصلة اليها وبه يتأتى سلوكها ولذلك وصوا على تقدمه في التعليم بعد النحو كما قال الغزالي

اركب جواد النحو ثم ليكن * منك على المنطق اكتساب

(قوله وأما استمداده) الاستمداد يطلق ويراد به مبادي العلم الاصطلاحية كما ذكر هذا الشارح وقد يراد به الاخذ أي أخذ العلم من غيره كاستمداد علم البيان مثلا من كلام البلغاء لكن الاول أوفق بقصد أرباب الميزان وانما احتيج الى معرفته لانه الحامل على معرفة النسبة بين العلوم حتى انه

لان المنطق يبحث فيه عن التصورات من حيث انها توصل الى تصورات أو قول أيضا الفرياني بلا واسطة وبهذا الاعتبار سمي القول الشارح وهو اما حد أو رسم أو تمثيل ويبحث أيضا عنها من حيث انها توصل الى تصورات أيضا بعيدا كالبحث عنها من حيث انها كلي وجزئي وذاتي وعرضي وجنس وفصل ونوع وخاصة وعرض عام الى غير ذلك ويبحث أيضا عن التصديقات من حيث انها توصل الى تصديق مجهول أيضا لا فرق بهذا الاعتبار تسمى حجة وهي اما قياس أو استقراء أو تمثيل ويبحث عنها أيضا من حيث انها توصل الى التصديق أيضا لا بعيدا كالبحث عنها من حيث انها قضية وعكس قضية ونقيض قضية ومقدم وتال اه من شرح السوسي لمنطق ابن عرفة

(١) قوله ولقب الاسكندر الخ هذه عبارة غير مستقيمة فان الاسكندرية غاية في البعد الى من اختطها وهو الاسكندر كتبه مصححه